الأمم المتحدة S/2012/332

مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يطيب لي أن أقدم، بصفتي رئيسا لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، تقرير عن نتائج الدورة الثالثة والسبعين لمجلس الإدارة، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٢. ومرفق بهذه الرسالة النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الإدارة*. غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي كانت مثار نقاش خلال الدورة.

فعند افتتاح الجلسة العامة، انتُخب المغرب باعتباره إحدى الدولتين اللتين ستتوليان منصب نائب رئيس المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الأخرى التي تتولى منصب نائب الرئيس هي جنوب أفريقيا. وأدلى وفدا حكومتَي الكويت والعراق ببيانين أمام المجلس. ويجري إرسال نسخ من بياناتهما عبر البريد، مشفوعة بالنص الأصلي لهذه الرسالة. وألقى بكلمة أيضا أمام المجلس وفدُ عن اللجنة العراقية للخبراء الماليين، تناول فيها مسألة المدفوعات إلى صندوق التعويضات. وأدلى ببيانات أمام المجلس كل من وفد الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، في إطار برنامج متابعة التعويضات البيئية، عرضوا فيها الأشواط التي قُطعت في إرساء النظم والضوابط المطلوبة بموجب المقرر ٢٦٩ (٢٠١١) الصادر عن مجلس الإدارة (S/AC.26/Dec.269 (2011)). وإضافة إلى ذلك، نظر المجلس في تقرير من الرئيس التنفيذي لأمانة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن أنشطة اللجنة منذ دورتها الأخيرة.

وفيما يتعلق بمستوى مساهمة العراق في صندوق التعويضات، لاحظ المجلس أن العراق أدى ما يربو على ٣ بلايين دولار للكويت في الدفعات الثلاث الأخيرة، ولاحظ أيضا أنه استنادا إلى المستويات الحالية لمداخيل صندوق التعويضات ولآخر التوقعات، فمن المرجح

* غير وارد في هذه الوثيقة.

210512 210512 12-34687 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أن يسدد الرصيد المتبقي البالغ ١٦ بليون دولار، بكامله في وقت مبكر بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالمشاورات الجارية تحت رعاية اللجنة بين العراق والكويت بشأن الرصيد غير المسدد، أحاط المجلس علما باجتماعي أنا والرئيس التنفيذي مع وزير خارجية العراق في بغداد، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأحاط علما أيضا بالبيانين اللذين أدلى بهما وفدا حكومتي العراق والكويت في الجلسة العامة الافتتاحية بشأن هذه المسألة. ولاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته الحكومتان في الآونة الأخيرة لحل سائر المسائل الثنائية العالقة، وأن إيجاد تسوية مبكرة عن طريق المشاورات إنما يصبّ في مصلحة البلدين كليهما، فطلب إليّ أن أكاتب كلتا الحكومتين لأكرر تأكيد استعداد اللجنة لعقد اجتماع بين الحكومتين تحت رعاية اللجنة، وطلب إلى الرئيس التنفيذي مواصلة بذل جهوده في سبيل تيسير المشاورات.

وعند نظر المجلس في مسألة الترتيبات المتخذة لكفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، أعرب عن ارتياحه لاستمرار تحويل نسبة ٥ في المائة من عائدات العراق النفطية إلى الصندوق منذ نقل مهمة الرقابة على عائدات العراق النفطية إلى لجنة الخبراء الماليين. ويطيب لي أن أفيد بأن الدكتور عبد الباسط، رئيس اللجنة العراقية للخبراء الماليين، أبلغ مجلس الإدارة خلال الجلسة العامة الافتتاحية بأن وزارة المالية في العراق وافقت على آلية تقييم وتحويل ما يعادل ٥ في المائة من العائدات غير النقدية، وأنه قد جرى مؤخرا، في هذا الصدد، تحويل مبلغ ١٠٩,٩ ملايين دولار إلى الصندوق وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠).

وفيما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية، نظر المجلس في حالة تنفيذ مقرري مجلس الإدارة ٢٥٨ (٢٠٠٥) و ٢٦٩ (٢٠١١). وأحاط المجلس علما، في مقرره ٢٦٩، بالتقدم المستمر الذي تحرزه كل حكومة من الحكومات المشاركة صوب إرساء النظم والضوابط المبينة في المقرر ٢٦٩، وبطلب الحكومات في البيانات التي أدلت بها أن يُحتفظ بالبرنامج في شكله الحالي إلى ما بعد عام ٢٠١٢. ولاحظ المجلس أيضا أنه ما زال يتعين تسوية عدد من المسائل في بعض الحالات، وكرر التأكيد على أن عام ٢٠١٢ هو الموعد المستهدف، وعلى ضرورة إحراز تقدم مطرد لإرساء النظم وتفعيل الضوابط، وأشار على الحكومات أن تواصل التركيز في عملها على الوفاء بالمعايير المحدد في المقرر ٢٦٩. ونظر المجلس أيضا في مسألة الضمانات السياسية بموجب المقرر ٢٦٩، وأوعز إلى الأمانة بمواصلة المشاورات مع الحكومات المشاركة لوضع مشروع نص الضمانات مع مرفقاته، بغية كفالة قبول الضمانات المتفق عليها، أثناء الدورة الرابعة والسبعين المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وفي المقرر ٢٥٨، أحاط المجلس علما بالإحاطات التي قدمتها الأمانة بشأن مشاريع الأردن وإيران (جمهورية - الإسلامية) والكويت والمملكة العربية السعودية، وبالمذكرات الإعلامية الواردة من الأمانة والتقارير نصف السنوية لمراكز التنسيق الوطنية والمستعرضين المستقلين. وقدم المجلس توصيات، وأقر خطط الإنهاء التدريجي، وأذن بالإفراج عن أموال من الحسابات الخاصة حسب الاقتضاء، وأقر التعديلات التقنية المتعلقة بمشاريع الكويت.

واعتمد المجلس تقرير لجنة المسائل الإدارية فيما يتعلق بتقرير النفقات النهائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وأوعز إلى الأمانة أن تقوم بإعداد ميزانية عام ٢٠١٣ المتعلقة بأنشطة صندوق التعويضات وبرنامج المتابعة لكي تنظر فيها اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ومع الدفعة التي سُددت مؤخرا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تبقى الآن ست تعويضات (ضمن فئات مطالب الشركات والحكومات)، لصالح الكويت، وتساوي القيمة الإجمالية للتعويضات التي أتاحتها اللجنة حتى الآن زهاء ٣٦,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبلغ مجموع الرصيد المتبقي اللازم سداده ١٦ بليون دولار. ومن المقرر أن تسدد الدفعة التالية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وستعقد الدورة المقبلة للمجلس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(توقيع) السفير هانس هنريش **شوماكر**
رئيس مجلس الإدارة